A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الثانية والثلاثون

ملابو، غينيا الاستوائية، 11–14 أبريل/نيسان 2022

نتائج منظمة الأغذية والزراعة في إقليم أفريقيا للفترة 2020–2021

الموجز

تعرض هذه الوثيقة أهم التطورات والنتائج الرئيسية التي حققتها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في إقليم أفريقيا خلال فترة السنتين 2020–2021. وتلقي الضوء أيضًا على مساهمة المنظمة في دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة من أجل *إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل*، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

وخلال فترة السنتين 2020–2021، أدخلت منظمة الأغذية والزراعة طرقًا جديدة للعمل، وأساليب ومبادرات جديدة، مثل مبادرة "العمل يدًا بيد" وبرنامج الاستجابة لجائحة كوفيد–19 والتعافي منها. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت المنظمة هيكلاً تنظيميًا نموذجيًا ومرنًا يتيح أمكانية التعاون الأمثل عبر القطاعات ويرمي إلى التركيز بشكل أقوى ومنسق على أهداف التنمية المستدامة. وتهدف الإصلاحات أيضًا إلى تحديث منظمة الأغذية والزراعة وتحسين طرق عملها وشفافيتها. وفي الفترة 2020–2021، قامت المنظمة بمواءمة خططها على المستوى القطري بشكل كامل مع عملية إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وقد ساهمت عملية المنظمة على المستوى القطري في تشكيل صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

وواصلت المنظمة تركيز عملها في إقليم أفريقيا من خلال المبادرات الإقليمية التالية:

- المبادرة الإقليمية 1: التزام أفريقيا بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025.
- المبادرة الإقليمية 2: التكثيف المستدام للإنتاج وتطوير سلاسل القيمة في أفريقيا.

- المبادرة الإقليمية 3: بناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا.

وكانت هذه المبادرات الإقليمية بمثابة آلية لتنفيذ البرامج على المستوى القطري، مما سهل تعزيز أثر عمل المنظمة بالنسبة إلى الأولويات الرئيسية في إطار النتائج لفترة السنتين.

وتصف هذه الوثيقة الإنجازات والدروس المستفادة من تنفيذ الأولويات المؤسسية والإقليمية في سياق عمل المنظمة. وتصف طرق العمل والأساليب والبرامج الجديدة للمنظمة وكذلك الإنجازات في مجال المبادرات الإقليمية. كما تسلط الضوء على المواضيع المشتركة ذات الصلة والمجالات المواضيعية المهمة لضمان الجودة والنزاهة في عمل المنظمة، وكذلك الشراكات البارزة والابتكارات والثغرات والدروس المستفادة.

المسائل التي ينبغي لفت عناية المؤتمر الإقليمي إليها

إن المؤتمر الإقليمي مدعو إلى القيام بما يلي:

- الاعتراف بطرق عمل المنظمة وأساليبها ومبادراتها الجديدة، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي النموذجي والمرن الذي يتيح إمكانية التعاون الأمثل عبر القطاعات ويرمي إلى التركيز بشكل أقوى ومنسق على أهداف التنمية المستدامة، والإصلاحات التي ترمي إلى تحديث منظمة الأغذية والزراعة وتحسين طرق عملها وشفافيتها؛
- والاعتراف بالمواءمة الكاملة لخطط المنظمة على المستوى القطري بشكل كامل مع عملية إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛
- والإحاطة علمًا بالإنجازات التي تحققت في مجال تنفيذ استراتيجيات ومبادرات المنظمة في إقليم أفريقيا، بما في ذلك برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، ومبادرة العمل يدًا بيد، ومبادرة المدن الخضراء، ومبادرة 1 000 قرية رقمية، ومبادرة بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية، والمنصة الفنية الإقليمية لأفريقيا الخاصة بالممارسات الزراعية المشتركة. وبذلك، الإحاطة علمًا بالتركيز على الإجراءات القائمة على الأدلة والتي تقودها وتملكها البلدان في الإقليم، لتسريع تحويل النظم الزراعية والغذائية والتنمية الريفية المستدامة من أجل القضاء على الفقر (هدف التنمية المستدامة 1)، والجوع وجميع أشكال سوء التغذية (هدف التنمية المستدامة 2) وكذلك المساهمة في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى في الإقليم؛
- والإحاطة علمًا بالإنجازات التي تحققت في تنفيذ المبادرات الإقليمية في إقليم أفريقيا، بما في ذلك الأهمية الواضحة لاعتماد نهج مبتكرة واستخدام العلوم والتقنيات بما في ذلك الحلول الرقمية لمواجهة المواقف والتحديات الجديدة؛
- والإحاطة علمًا بأهمية تعزيز الشراكات مع صغار المنتجين والمنظمات التابعين لها، وكذلك مع القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الزراعية الغذائية والمستهلكين.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي

البريد الإلكتروني: ARC-Secretariat@fao.org

أولاً– مقدمة

1- تعرض هذه الوثيقة أهم التطورات والنتائج الرئيسية التي حققتها المنظمة في إقليم أفريقيا خلال فترة السنتين 2020–2021. وتلقي الضوء أيضًا على طرق العمل والأساليب والمبادرات الجديدة في المنظمة التي تمّ اعتمادها في الفترة 2020–2021 للمساهمة في دعم خطة عام 2030 للتنمية المستدامة من خلال التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة من أجل *إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل*، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

2- ومنذ تولي المدير العام السيد شو دونيو مهامه في أغسطس/آب 2019، شهدت المنظمة تغييرات تحوّلية عميقة لضمان أن تفي المنظمة بالغرض بهدف التصدّي للتحديات التي تواجهها. واعتمدت المنظمة هيكلًا تنظيميًّا نموذجيًّا ومرنًا يتيح إمكانية التعاون الأمثل بين القطاعات ويرمي إلى التركيز بشكل أقوى ومنسّق على أهداف التنمية المستدامة. ويبرز من بين التغييرات الجديدة التي تمّ إدخالها: المكتب الجديد للابتكار لتوحيد وتعزيز روح المبادرة التي تتمتع بها المنظمة، ومكتب الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقلّ نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية للحرص على تلبية الاحتياجات الخاصة للشعوب والبلدان الضعيفة؛ والمكتب الجديد لأهداف التنمية المستدامة الذي ينسّق انخراط المنظمة في متابعة خطة عام 2030 واستعراضها؛ والمنصب الجديد لرئيس العلماء الذي أُنشئ في المنظمة لغرض ضمان متانة النُهج العلمية والابتكارات في عمل المنظمة واتساع نطاقها واستقلاليتها.

3- وتهدف الإصلاحات المعتمدة أيضًا إلى تحديث المنظمة وتحسين طرق عملها وشفافيتها، بما في ذلك من خلال إنشاء فريق القيادة الرئيسي الذي يضمّ نوّاب المدير العام الثلاثة، ورئيس الخبراء الاقتصاديين ورئيسة العلماء ومدير الديوان.

4- وفي الفترة 2020–2021، تحوّلت المنظمة بسرعة إلى منظمة رقمية بالكامل، الأمر الذي سرّعته جائحة كوفيد–19، مع التوسع في استخدام حلول الحوسبة السحابية واستحداث تكنولوجيات جديدة من أجل تيسير عملها من أي موقع كان وتمهيد الطريق "للوضع الطبيعي الجديد". وقد سمحت الاجتماعات الافتراضية للأجهزة الرئاسية، بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية في عام 2020، بتنفيذ عمليات الحوكمة على نحوٍ سلس وتوفير خدمات الترجمة الفورية بجميع اللغات الرسمية للمنظمة.

5- وعلاوةً على ذلك، أُطلقت مبادرات رئيسية في المنظمة خلال فترة السنتين، مثل *مبادرة العمل يدًا بيد*، وهي مبادرة المنظمة القائمة على الأدلّة وتقودها البلدان وتعود ملكيتها لها، والهادفة إلى تسريع التحوّل الزراعي والتنمية الريفية المستدامة، دعمًا لأهداف التنمية المستدامة، وبرنامج الاستجابة لجائحة كوفيد–19 والتعافي منها الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية ومتوسطة وطويلة الأجل لغرض الحيلولة دون تحوّل الأزمة الصحية إلى أزمة غذائية.

6- وفي الفترة 2020–2021، قامت المنظمة بمواءمة خططها على المستوى القطري بشكل كامل مع عملية إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وبالتالي البناء على جهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم الملكية القطرية بشكل جماعي ومعالجة الأولويات والثغرات في أهداف التنمية المستدامة الوطنية. وساهمت بموازاة ذلك العملية على المستوى القطري في المنظمة أيضًا في تحديد صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وبالتالي ضمان أن تكون الشواغل بشأن تحويل النظم الزراعية والغذائية وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بها مدمجة على نحوٍ جيد وتحظى بالأولوية في وثائق التخطيط المشتركة للأمم المتحدة.

7- وفي أعقاب الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا التي انعقدت في عام 2020، ركّزت المنظمة عملها في الإقليم من خلال الأولويات الإقليمية التالية:

- الأولوية الإقليمية 1: التزام أفريقيا بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025.
- الأولوية الإقليمية 2: التكثيف المستدام للإنتاج وتطوير سلاسل القيمة في أفريقيا.
- الأولوية الإقليمية 3: بناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا.

8- وشكلت هذه الأولويات الإقليمية آليةً لتنفيذ البرامج على المستوى القطري، من خلال تيسير إحداث أثرٍ أكبر لعمل المنظمة على الأولويات الرئيسية في كل إقليم ضمن إطار النتائج لفترة السنتين، كما هي معروضة في إطار النتائج المحدّث للفترة 2020-2021.

9- ويصف القسم التالي الإنجازات في الإقليم في الفترة 2020-2021، مع التركيز على الأولويات على مستوى المنظمة والمستوى الإقليمي في سياق عمل المنظمة. كذلك، يُلقي هذا القسم الضوء على المواضيع المشتركة ذات الصلة والمجالات المواضيعية المهمة لضمان الجودة والنزاهة في عمل المنظمة

ثانيًا – الإنجازات في إقليم أفريقيا

طرق العمل والأساليب والبرامج الجديدة في المنظمة

برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها

10- يدعو برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها إلى اتخاذ إجراءات فورية ومتوسطة وطويلة الأجل من أجل الحيلولة دون تحوّل الأزمة الصحية إلى أزمة غذائية. ويهدف البرنامج إلى التخفيف من الآثار المباشرة مع تعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل في سبل العيش، والتحرك نحو التعافي الأخضر، والبناء لتحويل النظم الزراعية والغذائية. وقد مكّنت استجابة المنظمة للجائحة من الاستفادة مما تتمتع به من قدرة على حشد الطاقات وبيانات آنية ونظم للإنذار المبكر وخبرة فنية لتوجيه الدعم حيثما ومتى تمسّ الحاجة إليه.

11- ووضعت المنظمة خطة عمل مرنة وقابلة للتعديل، من خلال برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وفي إقليم أفريقيا، وُضعت خطط العمل الإقليمية بشأن جائحة كوفيد-19 لمعالجة المجالات السبعة التالية ذات الأولوية:

- خطة الاستجابة الإنسانية العالمية – معالجة تأثيرات جائحة كوفيد-19 وحماية سبل العيش في سياقات الأزمات الغذائية.
- البيانات لصنع القرارات – تقييم تأثير جائحة كوفيد-19 على انعدام الأمن الغذائي على المستويات الإقليمية والوطنية والإقليمية الفرعية.
- الإدماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية للحدّ من الفقر – تعزيز الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وقدرة السكان الضعفاء على الصمود.

- التجارة ومعايير سلامة الأغذية – تيسير التجارة الإقليمية وتعميم سلامة الأغذية في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- تعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على التعافي – حماية الأسر المعيشية الضعيفة من الرعويين والمزارعين وتعزيز قدرتها على الصمود.
- الوقاية من الجائحة الحيوانية المصدر المقبلة – إعادة البناء على نحو أفضل لمنع الجوائح في المستقبل من خلال توسيع وتجديد نهج "صحة واحدة".
- تحويل النظم الغذائية: مساعدة الحكومات على تحويل النظم الغذائية والزراعية لإنتاج أغذية أكثر أمانًا وقدرة على الصمود واستدامة.

12- ويوفر برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها لأفريقيا نهجًا شاملاً ومنسقًا لمواجهة هذا التحدي، مع التركيز في مرحلة أولى على المعلومات وتقييم الأثر، لإثراء السياسات والدعوة والبرمجة القطرية. وتمت مناقشة خطط العمل الإقليمية لجائحة كوفيد-19 مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين في إقليم إفريقيا، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء في التنمية ومؤسسات تمويل التنمية، واستخدمت لتصميم المبادرات القطرية والإقليمية للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتمّ في إطار البرنامج وضع آلية تنسيق على مستوى المنظمة للسماح بالاستجابة الفورية على المستوى الميداني، بدعم من المكاتب الإقليمية.

13- وبالتعاون مع الشركاء، بما في ذلك بنك التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، دعمت منظمة الأغذية والزراعة الاتحاد الأفريقي لإنشاء فريق العمل المعني بجائحة كوفيد-19، والذي زاد دعم السياسات والاستثمارات والدعوة والبرمجة في ما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وقد تم توجيه الجهود نحو تطوير حلول عملية المنحى، بما في ذلك تبادل المنتجات المعرفية والممارسات الجيدة وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية، بالتعاون مع الفرق القطرية للأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية.

مبادرة العمل يدًا بيد

14- تسعى مبادرة العمل يدًا بيد التي أطلقتها المنظمة إلى تيسير تحوّل النظم الزراعية والغذائية والتنمية الريفية المستدامة من خلال استهداف الفئات الأشدّ فقرًا والجياع، والتمييز بين الأراضي والاستراتيجيات، والجمع بين مختلف الأبعاد ذات الصلة من خلال التحليل والشراكات. وأُطلقت المنصة الجغرافية المكانية الخاصة بالمبادرة في يوليو/تموز 2020، وهي سلعة عامة رقمية ترمي إلى تيسير الشراكات، ووضع النماذج وعمليات التحليل الجغرافية المكانية من أجل تحديد الثغرات والفرص بصورة آنية لزيادة المداخيل والحدّ من أوجه عدم المساواة والتعرّض للمخاطر لدى سكان الريف.

15- وأحرز إقليم أفريقيا تقدمًا كبيرًا في إطلاق مبادرة "العمل يدًا بيد" خلال فترة السنتين 2020-2021. وهناك حاليًا 25 بلدًا، من أصل 45 بلدًا في العالم، أعربت عن رغبتها في المشاركة في المبادرة في إقليم أفريقيا.[1] وتضمنت المشاركات القطرية دراسات فنية، مثل التحليل العشوائي للحدود، وتحديد نقاط دخول البرنامج، بما في ذلك سلاسل القيمة ذات

[1] إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزيمبابوي، وسان تومي وبرنسيبي، والسنغال، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، والكونغو، ومالي، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا.

الأولوية، والأقاليم والأسواق، فضلاً عن تحديد الاستثمارات المطلوبة والمشاورات مع الشركاء.[2] واستثمرت منظمة الأغذية والزراعة في أفريقيا ما يقرب من 5 ملايين دولار أمريكي من خلال مشاريع برنامج التعاون التقني لدعم 15 عضوًا من أجل إجراء دراسات تحليلية وتحفيز الاستثمارات الرئيسية.[3]

مبادرة المدن الخضراء

16- أُطلقت مبادرة المنظمة بشأن المدن الخضراء في إقليم أفريقيا لتحفيز الإجراءات التحويلية لزيادة رفاه الناس من خلال تحسين توافر المنتجات والخدمات التي تقدمها الحراجة الحضرية وشبه الحضرية والنظم الزراعية والغذائية، وإمكانية الوصول إليها. وتم إطلاق المرحلة الأولى من برنامج العمل الإقليمي للمدن الخضراء في أفريقيا في عام 2021. واستهدفت هذه المرحلة 15 مدينة في أفريقيا بإجراءات مبتكرة "سريعة المكاسب" لتطوير قدرة أصحاب المصلحة المحليين على دمج النظم الغذائية والزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والغابات والأشجار الحضرية في التخطيط والإجراءات المحلية. وتم تحديد نقاط الدخول ذات الأولوية لصياغة برنامج إقليمي وتعبئة تمويل إضافي لدعم المدن لتجسيد مبادئ المدن الخضراء المستدامة. وقد تم دمج العديد من المشاريع القائمة في تنفيذ مبادرة المدن الخضراء، بما في ذلك برنامج نظام الأغذية في المدن في أنتاناناريفو في مدغشقر وكيجالي في رواندا، ودعم حوكمة الأغذية في مدينتي كيسومو ونيروبي في كينيا.

مبادرة 1 000 قرية رقمية

17- ترمي مبادرة ***1 000 قرية رقمية*** للمنظمة إلى تحويل 1 000 قرية من حول العالم إلى مراكز رقمية تدعم تحوّل النظم الزراعية والغذائية. وهي تساعد أيضًا القرى الرقمية القائمة والمحتملة في سعيها إلى تعزيز وتحسين سبل العيش، والزراعة، والتغذية، والصحة ورفاه مواطنيها. وتضمّ المبادرة ثلاثة عناصر رئيسية هي: (1) "الزراعة الإلكترونية" لتحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحلول الرقمية، من قبيل الزراعة الذكية مناخيًا، والزراعة الدقيقة والزراعة الذكية للمرافق؛ (2) و"الخدمات الرقمية للمزارعين" لتعزيز حصول المزارعين على الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية، والحماية الاجتماعية وفرص العمل؛ (3) والخدمات الرقمية "للتحوّل الريفي".

18- وبناءً على مبادرة 1 000 قرية رقمية للمنظمة، تم تصميم وتنفيذ مبادرة القرى الرقمية التجريبية في سبعة بلدان في إفريقيا (السنغال والصومال وغانا وكينيا وملاوي والنيجر ونيجيريا). وتم إجراء عمليات تقييم للنطاق لفهم بيئات الإنتاج الزراعي والغذائي والبيئات الرقمية وكذلك شروط التنفيذ الناجح لمؤشر مبادرة القرى الرقمية التجريبية في البلدان السبعة، في الفترة بين يوليو/تموز ونوفمبر/تشرين الثاني 2021. واستُخدمت نتائج دراسات النطاق هذه لتحديد القرى المحتملة لتدخلات المشروع. وباشرت ثلاثة بلدان، هي السنغال والصومال وكينيا، تنفيذ الأنشطة التحضيرية من خلال ضبط المنصات الرقمية لإطلاق المشروع بالكامل أو اختبار الخدمات الزراعية الرقمية الجديدة. وقد وفر حدث تشاطر المعرفة والتعلم، بمشاركة منظمة الأغذية والزراعة وشركائها وأصحاب المصلحة الرئيسيين، منصة لتبادل الأفكار من دراسات مبادرة القرى الرقمية

[2] أنغولا (المسح الزراعي الوطني وخبراء المدارس الحقلية للمزارعين)، وبوركينا فاسو (الأرز والفول السوداني والسمسم وقطاع لحوم الأبقار ومنتجات الغابات غير الخشبية وتربية الأحياء المائية)، وإثيوبيا (مناطق شراء السلع الزراعية، والبن والأفوكادو في يويرغاليم = مناطق سيداما، والقمح ومنتجات الألبان في بلبولا = منطقة أوروميا)، ومالي (أقطاب النمو الزراعي في ليكورو وكاييس، من خلال تعزيز ريادة الأعمال الزراعية وزيادة القدرة التنافسية للنساء والشباب)، ونيجيريا (نهج مزدوج المسار، (1) بناء القدرة على الصمود في حالات الطوارئ؛ (2) والألبان والبستنة ومصايد الأسماك)، ورواندا وزيمبابوي (مبادرة Agrinvest، والفاقد والمهدر من الأغذية، والبستنة، وسوى ذلك).

[3] إثيوبيا، وأنغولا، وبوركينا فاسو، وتشاد، ورواندا، وزيمبابوي، وغابون، وغينيا بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، ومالي، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا.

التجريبية، والحصول على تعليقات أصحاب المصلحة والخبراء، وحشد الاهتمام والشراكات، لتوسيع نطاق النتائج لتسريع النظام الرقمي للتحول الريفي داخل وخارج البلدان التجريبية.

بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية

19- في سبتمبر/أيلول 2021، أطلقت المنظمة برنامج العمل العالمي بشأن التطوير الأخضر للمنتجات الزراعية الخاصة: بلدٌ واحد ومنتجٌ واحد ذو أولوية، بهدف تطوير سلاسل القيمة المستدامة للمنتجات الزراعية الخاصة. وتهدف هذه المبادرة إلى دعم المزارعين الصغار والأسريين لجني المكاسب الكاملة المتأتية عن السوق العالمي، والمساعدة في نهاية المطاف في تحويل النظم الزراعية والغذائية الحالية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20- وتم إطلاق مبادرة بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية، في إقليم أفريقيا خلال عام 2021. وعملت المكاتب الإقليمية الفرعية للمنظمة مع المكاتب القطرية في أفريقيا لتحديد السلع الأساسية المحتملة للمبادرة. واستخدمت أفضل الممارسات والمنتجات المعرفية المتاحة في الإقليم لتعزيز المنظورات الإقليمية لإطار العمل العالمي بشأن التنمية الخضراء والخطوط التوجيهية لتطبيقات المشاريع القطرية.

المنصة الفنية الإقليمية الخاصة بالممارسات والسياسات الزراعية المشتركة

21- تم تطوير المنصة التقنية الإقليمية بشأن السياسات والممارسات الزراعية المشتركة في أفريقيا لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات والموارد بشأن الابتكارات والإجراءات على مستوى السياسات، لغرض تعزيز الإنتاج الفعال والمسؤول وتحسين القدرة على الصمود في النظم الزراعية والغذائية. وخلال السنة، طورت المنصة التقنية الإقليمية مواد المضمون وجمعت منتجات معرفية بشأن تنفيذ خطط الاستثمار الزراعي الوطنية كسياسة مشتركة وإطار استثمار ضمن البرنامج الشامل لتطوير القطاع الزراعي في أفريقيا. وبدأ العمل أيضًا على التواصل مع البرلمانيين لتعزيز قدرتهم على الالتزام السياسي والدعوة، وكذلك لتصميم مبادرات خاصة بالسياسات والبرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبادرات الإقليمية والإنجازات الرئيسية في الفترة 2020–2021

التزام أفريقيا بالقضاء على الجوع

22- قدمت المنظمة وثائق السياسات والأطرالتحليلية والمنتجات المعرفية الأخرى إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلدان الأعضاء، مثل غابون وناميبيا، لتعزيز عمليات صياغة السياسات بما في ذلك العمليات القطرية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من أجل صياغة الجيل الثاني من الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي.

23- وساهمت المنظمة في تنظيم ودعم العديد من الحوارات المتعلقة بالسياسات على المستوى الإقليمي التي ركزت على ما يلي: (1) العلاقة بين الأمن الغذائي والفقر والتغذية؛ (2) وتشجيع الأغذية التقليدية والأصلية وتوسيع نطاق أفضل الممارسات لتحويل النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية؛ (3) والنظم الغذائية المراعية للتغذية استجابة لجائحة كوفيد–19 لتعزيز سلاسل القيمة القصيرة والروابط الغذائية الريفية الحضرية لمعالجة سوء التغذية في المناطق الحضرية ولدى الأطفال؛ (4) والحفاظ على التراث الأفريقي باستخدام النظم الغذائية خلال الاحتفال باليوم الأفريقي للأمن الغذائي والتغذوي حول هذا الموضوع. كما دعمت وساهمت المنظمة في تنظيم ما يلي: (1) حواران لمنصة شراكة برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا تركزان على "ترجمة الدروس المستفادة إلى إجراءات معجلة حتى عام 2025 في سياق التزامات مالابو" و"القضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام 2025 من خلال نظم غذائية قادرة على الصمود"؛ (2) وحدثان من

أحداث مالابو للتعلم بشأن السياسات جمعا بين الشبكات الفنية والممارسين والقادة في مجال السياسات على المستوى القطري لمناقشة مواضيع السياسات الزراعية الهامة، وتبادل التعلم وتوليد الإجراءات التي يمكن أن تدفع جدول أعمال مالابو بشأن برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا.

24- ولدعم تنفيذ التزام إعلان مالابو بشأن المساءلة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج، عززت المنظمة القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية لتوليد المعارف والبيانات وإدارتها بما يدعم التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم بالاستناد إلى القرائن. وعلى وجه التحديد، قامت المنظمة بما يلي:

(أ) تعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات الغذائية والتغذوية وتحليلها والتواصل من أجل عملية صنع قرار مستنيرة، بما يشمل دعم تقييم تأثيرات جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية في إريتريا وبنن وبوروندي وتوغو وسيراليون وناميبيا؛

(ب) وتنظيم الدورة السابعة والعشرين لهيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية بنجاح، بهدف مساعدة الأعضاء في تحسين جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها ونشرها وقابليتها للمقارنة وبلورة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد حضر الدورة أربعون بلدًا من الهيئة؛

(ج) ووضع الخطوط التوجيهية التشغيلية للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020، ودعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، ودعم 12 بلدًا (أنغولا، وبنن، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا، وغينيا بيساو، والكاميرون، والكونغو، ومدغشقر، والنيجر) في تنفيذ عمليات التعداد الزراعية. ودعمت المنظمة كذلك تقييم الخطة الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية في جمهورية تنزانيا المتحدة، وعززت القدرة على إجراء عمليات التقييم الجنسانية القطرية في الصومال، ودعمت جنوب السودان للانتهاء من الجرد الجنساني ووضع خطة عمل للمساواة بين الجنسين؛

(د) ودعم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، و12 بلدًا لإعداد تقرير الاستعراض القاري الثالث لفترة السنتين بالتعاون مع شركاء آخرين. ودعمت منظمة الأغذية والزراعة 8 بلدان (أنغولا، وتشاد، وزمبابوي، وسيراليون، وكابو فيردي، ومدغشقر، وناميبيا، والنيجر) لتوثيق التقدم المحرز في الحد من الفقر (هدف التنمية المستدامة 1) والقضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2) من أجل استكمال تقارير عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) وإنتاج ونشر تقريرين رئيسيين، "لمحة عامة عن الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا" بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، للإبلاغ عن التقدم المحرز نحو هدف القضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2)، والتحديات القائمة؛

(و) ومواصلة الترويج للأدوات الخاصة بالتغذية على المستوى القطري بشأن الخطوط التوجيهية الغذائية القائمة على الغذاء والمنتجات المعرفية، باستخدام هذه الأدوات لزيادة وعي المستهلك بشأن الأنماط الغذائية الصحية كجزء من الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وتعميم التغذية في الوثائق الرئيسية والاستراتيجية للمنظمة.

25- وقدمت المنظمة الدعم التقني ولتعزيز القدرات المؤسسية لإجراء عمليات تقييم بشأن آفاق البيئات الاقتصادية والمتعلقة بالسياسات للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال سلاسل قيمة السلع الزراعية مثل الكاجو والكاكاو والذرة والأرزّ والدواجن والأسماك والطماطم، بما شمل 8 بلدان (إسواتيني، توغو، وغانا، وغينيا، وكوت

ديفوار، وكينيا، وملاوي ومالي). وبالإضافة إلى ذلك، تم دعم الموظفين في البلدان الأعضاء من خلال التقييم الفني وتعزيز القدرات لإجراء عمليات تقييم لسلسلة قيمة الأرزّ للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وسلسلة قيمة زبدة الشيا في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واستخدمت نتائج هذه التقييمات لإثراء الحوارات مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن أولويات الاستثمار والمجالات الرئيسية لإصلاح السياسات وتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة.

26- ودعمت المنظمة صياغة قانون نموذجي بشأن الأمن الغذائي والتغذية، وتعميمه على الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين في وسط وغرب وشمال أفريقيا، لدعم الدعوة والمشاركة السياسية من أجل تتبع التقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية، وكذلك من أجل تحقيق التكامل في هياكل الاتحاد الأفريقي لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

27- وتم توفير الإمكانات لتنمية قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك من خلال توفير البيانات والمنتجات المعرفية ووثائق السياسات، لدعم تطوير التحليل القطري المشترك وصياغة أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في 13 بلدًا أفريقيًا من البلدان التي تنفذ حاليًا الجيل الجديد من إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، و33 بلدًا على وشك الشروع في هذه العملية الاستراتيجية في غضون السنتين إلى الثلاث سنوات القادمة.

28- وقُدمت وثائق السياسات والمنتجات المعرفية حول الخيارات الغذائية الصحية والمتوفرة محليًا إلى مسؤولي مفوضية الاتحاد الأفريقي/وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتعزيز تحول النظم الزراعية الغذائية من أجل تحسين التغذية وسبل العيش من خلال أنشطة الدعوة والتثقيف، بما في ذلك في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى المستوى القطري، واصلت منظمة الأغذية والزراعة الترويج للأدوات الخاصة بالتغذية من خلال تقديم الخطوط التوجيهية لنظم الأغذية القائمة على الأغذية ومنتجات توعية المستهلك بشأن الأنماط الغذائية الصحية للحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين كجزء من الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والجهود المبذولة لتعميم التغذية في الوثائق الرئيسية للمنظمة. وتم نشر تقرير عن برامج التغذية المدرسية القائمة على الزراعة المحلية وخلاصة وافية لدراسات الحالات الناجحة، وتم توزيعها على الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في البلدان الأفريقية لدعمهم في تصميم مبادرات التغذية المدرسية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية، وتنفيذها.

29- وتم دعم البلدان الأفريقية، بما في ذلك إثيوبيا وبوروندي وتشاد وجيبوتي ورواندا والسنغال، من أجل إنشاء أو تعزيز نظم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والبيئة ومعالجتها ونشرها، وكذلك تعزيز مؤشرات إنتاج الأمن الغذائي والتغذية خاصة لرصد هدف التنمية المستدامة 2-1.

30- وفي إطار برنامج الفرص المتاحة للشباب في أفريقيا المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تعاونت المنظمة الأغذية والزراعة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع تقارير أساسية وخطط عمل لتنفيذ مشاريع الأعمال التجارية والزراعية للشباب ونشرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتونس وزامبيا وغانا وكابو فيردي وكينيا. ووضعت المنظمة بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي "الخطوط التوجيهية للاستثمار في الشباب في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا" وقد استخدمت هذه الخطوط التوجيهية لتعزيز قدرة أعضاء الاتحاد الأفريقي على تصميم وتنفيذ استثمارات تركز على الشباب من أجل تأمين فرص العمل اللائق.

31- وبالشراكة مع مركز السياسات الدولية للنمو الشامل الذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم إعداد ولإطلاق دورة تدريبية مصغرة للتعلم الإلكتروني بشأن الفقر في الريف والحماية الاجتماعية، وذلك لغرض تحسين سبل

العيش والأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا. وتم وضع خطة عمل لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق تغطيتها للمناطق الريفية في بلدان أفريقيا الشرقية والجنوبية.

التكثيف المستدام للإنتاج وتطوير سلاسل القيمة في أفريقيا

32- تم دعم الحكومات وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في جميع أنحاء إقليم أفريقيا لصياغة استراتيجيات الميكنة الزراعية الوطنية لتفعيل إطار الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا. ومن خلال العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وشبكة الحراثة الأفريقية وكذلك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من كل من القطاعين العام والخاص، قدمت منظمة الأغذية والزراعة المنتجات المعرفية والخطوط التوجيهية وأفضل الممارسات والابتكارات لدعم تشغيل إطار الميكنة الزراعية المستدامة في أفريقيا لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية على طول النظم الزراعية والغذائية في أفريقيا.

33- وعززت المنظمة قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين في أفريقيا بشأن احتجاز الكربون العضوي في التربة على الصعيد العالمي، لضمان تزويد البلدان بالمهارات والمعلومات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية الثنائية على المستويين العالمي والقاري من أجل تحسين إدارة الموارد الطبيعية المستدامة بشكل أكبر.

34- وتم تطوير حزم الإدارة المتكاملة للآفات للتعامل مع الإصابات بدودة الحشد الخريفية، وتم نشرها في الأقاليم الفرعية لغرب ووسط وشرق وجنوب أفريقيا من أجل دعم تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة دودة الحشد الخريفية.

35- وتم توفير مطبوعات للحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين لدعم الأبحاث بشأن الحبوب الغذائية وتطويرها في المناطق شبه القاحلة في الاتحاد الأفريقي، وإجراء مسح للحالة والفرص والتحديات المتعلقة بممارسات إدارة المياه المستخدمة في الزراعة والريّ في أفريقيا من أجل تعزيز توطين تنمية الري في الاتحاد الأفريقي وإطار إدارة المياه الزراعية للأمن الغذائي.

36- وقادت المنظمة بالتنسيق مع الوكالات المنفذة المشاركة (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والصندوق العالمي للطبيعة، والبنك الدولي)، عملية وضع وتنفيذ برنامج أثر الإدارة المستدامة للغابات بشأن المناظر الطبيعية المستدامة للأراضي الجافة التابع لمرفق البيئة العالمية في الفترة السابعة لتجديد موارده، والذي أقره مرفق البيئة العالمية في يونيو/حزيران 2021، بتمويل إجمالي قدره 104 ملايين دولار أمريكي على شكل منحة، و810 ملايين دولار أمريكي من التمويل المشترك. ويدعم هذا البرنامج البلدان الأفريقية، بما في ذلك أنغولا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتنزانيا وزيمبابوي وكينيا وملاوي وناميبيا، في تنفيذ تدخلاتها من خلال توفير الدعم الفني بحسب الطلب والذي يشمل تطوير/صقل مجموعة مختارة من الممارسات من أجل الإدارة المستدامة للأراضي الجافة وتوثيق وتبادل الممارسات الجيدة القائمة على الأدلة لتعزيز التماسك العام للبرنامج وحجمه وتأثيره.

37- كما دعمت المنظمة الأعضاء من أجل صياغة وتنفيذ المشاريع الواسعة النطاق المتعلقة بتغير المناخ، بدعم مالي من الصندوق الأخضر للمناخ، وتشمل البلدان المستفيدة من هذا الدعم البلدان التالية:

(أ) جمهورية الكونغو، في إطار مشروع PREFOREST CONGO – وهو مشروع للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الغابات في خمس مقاطعات في جمهورية الكونغو، بقيمة 29.9 ملايين دولار أمريكي.

(ب) كوت ديفوار في إطار مشروع PROMIRE لتعزيز إنتاج الكاكاو من دون إزالة الغابات من أجل الحدّ من الانبعاثات، بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي.

(ج) زامبيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مليونا (2) دولار أمريكي)

(د) وموزامبيق مع برنامج الأغذية العالمي (000 600 دولار أمريكي).

38- ومن خلال العمل بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تم تعزيز قدرات المنظمات الأفريقية العامة والخاصة في مجال رصد مقاومة مضادات الميكروبات ومراقبة وحدة الكتلة الذرية لتحسين الوقاية من الأمراض ومكافحتها والاستجابة لها وإدارتها لغرض تعزيز التجارة.

39- وتم الترويج لملامح الزراعة الرقمية، وهي أداة سياساتية ما قبل الاستثمار تهدف إلى قياس مدى استعداد القطاع الزراعي للتحول الرقمي من أجل توجيه صانعي السياسات والقرارات لوضع إطار مناسب لسياسات التحول الرقمي في النظم الزراعية والغذائية في كوت ديفوار وكينيا. وقدمت الحلول الرقمية بما في ذلك تقنيات الهاتف المحمول والبيانات والكتل المتسلسلة وتكنولوجيات محطات الطقس، الحلول الواعدة العالية التأثير لمواجهة التحديات التي تواجه أصحاب المصلحة الزراعيين في كينيا.

40- وتم تطوير الممارسات الجيدة في الزراعة وتربية الأحياء المائية والثروة الحيوانية وتقديمها للأسر والمنظمات الخاصة والعامة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في عدد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك تعزيز مبادرة الأسرة الخضراء في غابون، وسلاسل القيمة القصيرة والروابط الغذائية الحضرية الريفية في السنغال، وتوسيع نطاق إنتاج أصناف المحاصيل المدعمة بيولوجيًا (البطاطا الحلوة ذات اللبّ، والكسافا، والذرة، واللوبياء) في غامبيا، والعمليات في مراحل مختلفة من إنتاج الأرزّ الهجين، وبذور الأرزّ الهجين والميكنة الزراعية لتحسين الإنتاجية الزراعية في مدغشقر، وتنمية تربية الأحياء المائية في غانا ونيجيريا.

41- وتم تقديم منتجات معرفية، بما في ذلك الخطوط التوجيهية لتطوير وتنسيق تدابير الرقابة على الأغذية ونظم الرقابة على الأغذية وبرامج تيسير التجارة، إلى أصحاب المصلحة الوطنيين والمنظمات الخاصة والعامة في البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية لدعم مشاركتها الفعالة في أنشطة هيئات وضع المعايير الدولية والمساهمة في الاتفاقات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

42- وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تم وضع إطار مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز التجارة بالسلع والخدمات الزراعية بين البلدان الأفريقية، ونشره على أصحاب المصلحة الوطنيين، والمنظمات الخاصة والعامة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، لدعم التجارة الزراعية البينية في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما دعمت منظمة الأغذية والزراعة صياغة إطار سياسات الصحة والصحة النباتية التابع للاتحاد الأفريقي والخطوط التوجيهية الإقليمية المنسقة لمعايير سلامة الأغذية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من أجل تحسين التجارة في إقليم إفريقيا.

43- وتم تقديم تقييمات للفاقد من الأغذية، وتحليل الوضع وخيارات التدخل لسلاسل القيمة المختارة، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأعمال التجارية الزراعية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يقودها الشباب والنساء، والمنظمات الخاصة والعامة في غرب إفريقيا لتقليل الفاقد ما بعد الحصاد لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وتم تعزيز هياكل الدستور الغذائي في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية

والأعضاء للتشجيع على نشر مبادرات الحاضنات الزراعية وتنفيذ أطر العمل بشأن الفاقد ما بعد الحصاد وسلامة الأغذية من أجل تحسين التجارة.

44- وقدمت المنظمة بالتعاون مع البنك الدولي، نظامًا لرصد أسعار الأغذية في سياق جائحة كوفيد-19 لدعم الشركاء في التنمية والحكومات والمنظمات الخاصة والعامة في أفريقيا لتتبع اتجاهات انعدام الأمن الغذائي الناشئة وتحركات أسعار الأغذية خلال جائحة كوفيد-19، لدعم الاستجابة لجائحة كوفيد-19 ومبادرات التعافي لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

بناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا

45- بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين في التنمية، حددت وثيقة عن السياسات 15 بلدًا أفريقيًا على أنها "معرضة بشدة" للتدهور الشديد في الأمن الغذائي والتغذية، وذلك لمساعدة الحكومات والشركاء في التنمية على تصميم وتنفيذ الاستجابات لجائحة كوفيد-19 وتدخلات التعافي منها المستهدفة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

46- وتم تطوير المنتجات المعرفية بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، بما في ذلك تقرير توليفي عن الاضطرابات في النظم الزراعية والغذائية، ووثيقة السياسات بشأن الآثار على الزراعة والتجارة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاعات الرئيسية الأخرى، والآثار على الشباب والنساء، ودراسات الحالات القطرية حول قطاعات زراعية محددة، وتم نشرها على مفوضية الاتحاد الأفريقي والحكومات والشركاء في التنمية والمنظمات الخاصة والعامة لصياغة وتنفيذ السياسات والاستثمارات وتدخلات الدعوة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

47- وتم تطوير المنتجات المعرفية وأفضل الممارسات ونشرها على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات الحكومية الدولية لمكافحة الأمن في الساحل، وشبكات منظمة الأغذية والزراعة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية/اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل مثل "معرض تبادل المعرفة الافتراضي للقرن الأفريقي ومنطقة الساحل: تعزيز الابتكار لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية" من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ.

48- وتم تعزيز قدرات الموظفين من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك أصحاب المصلحة الوطنيين لتسهيل قياس القدرة على الصمود لعملية الاستعراض الذي يجري كل سنتين وتصميم خطط العمل على المستوى القطري لإدماج قضايا الهجرة في سياسات وبرامج التنمية الإنسانية والريفية.

49- وتم تعزيز قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين في 20 بلدًا أفريقيًا لبناء وإدارة نظم صحية قادرة على الصمود، مع التركيز على التأهب لمواجهة الجوائح والتصدي لها من أجل منع الجائحة المقبلة من أصل حيواني في ظل برنامج التهديدات الناشئة للجائحة (EPT-2) والبرنامج العالمي للأمن الصحي.

50- ودعمت المنظمة، بالتعاون مع الشركاء، الأعضاء في ما يتعلق بحالات الطوارئ، بما في ذلك:

- نداء المنظمة الممول بالكامل بمبلغ 230 مليون دولار أمريكي بالاضطلاع بعمليات برية وجوية لمكافحة الجراد الصحراوي على مساحة 2.3 ملايين هكتار في القرن الأفريقي واليمن منذ يناير/كانون الثاني 2020. وقدمت دائرة معلومات الجراد الصحراوي التابعة للمنظمة الإنذار المبكر والدقيق والتنبؤات في الوقت المناسب طوال فترة الطفرة. وتعاونت دائرة معلومات الجراد الصحراوي، في إطار الاستجابة الطارئة للجراد الصحراوي L3، مع العديد

من الشركاء الأكاديميين والباحثين والقطاع الخاص، مما أفضى إلى 16 ابتكارًا جديدًا تم دمجها في دائرة معلومات الجراد الصحراوي، وبرامج الجراد الوطنية لزيادة تحسين الرصد والإنذار المبكر. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم طائرات من دون طيار لمسح الجراد في العديد من البلدان بدعم من اللجان الإقليمية للجراد الصحراوي في المنطقتين الوسطى والغربية.

- والاستجابة الطارئة لمكافحة حالات تفشي الجراد الأفريقي المهاجر في أفريقيا الجنوبية، وهي تشمل أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا بميزانية إجمالية تبلغ 4.9 ملايين دولار أمريكي. وسمح هذا الجهد بالقضاء على الجراد الأفريقي المهاجر على نحو فعال وفي الوقت المناسب في البلدان الخمسة المتضررة من خلال إنشاء وحدات مكافحة الجراد، وشراء معدات مراقبة الجراد، والرصد والمكافحة، بالإضافة إلى الدعم التشغيلي واللوجستي للأنشطة الميدانية لمكافحة الجراد. وبذلك، حماية الأمن الغذائي والتغذوي وسبل العيش لما يصل إلى 2.8 ملايين شخص معرض للخطر في البلدان الخمسة المتضررة من تهديد الجراد الأفريقي المهاجر.
- وتوسيع نطاق العمل المبكر للإنذار المبكر للزراعة والأمن الغذائي، من أجل الكشف عن تحرك الجراد في بلدان الجنوب – حيث تعرّض ما يقدر بنحو 4.25 مليون شخص لهذا الخطر. وتضمنت البلدان المشمولة زيمبابوي ومدغشقر وملاوي.
- والاستجابة الطارئة للأزمة المعقدة في أفريقيا الجنوبية والتي تغطي مدغشقر وموزامبيق بمبلغ 700 000 دولار أمريكي لدعم التأهب والاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ.
- وإدارة الآفات ومبيدات الآفات الإقليمية وبناء قدرات البلدان الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (بوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، وغامبيا، وغينيا بيساو، وكابو فيردي، ومالي، وموريتانيا، والنيجر) – بمبلغ 7.4 ملايين دولار أمريكي.
- وتعزيز قدرة السكان الرعويين والمزارعين الرعويين العابرين للحدود في منطقة الساحل، من خلال برنامج الشراكة للشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية في بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر، بميزانية تبلغ 9.1 مليون يورو.

51- وتم وضع خطة الإنذار المبكر والعمل المبكر للحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين والمنظمات الخاصة والعامة في إقليم أفريقيا من أجل القضاء على داء الكلب والجراد الصحراوي في إثيوبيا، ودودة الحشد الخريفية في بوتسوانا وبوروندي لتخفيف التهديدات المحدقة بالسلسلة الغذائية.

52- وبالشراكة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وبرنامج الأغذية العالمي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أجرت المنظمة عمليات تقييم لمعايير الأمن الغذائي للحكومات من خلال التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والأدوات التحليلية في الإطار المنسّق لتحسين تقارير البلدان واتخاذ إجراءات بشأن انعدام الأمن الغذائي والتغذية.

53- وتم تعزيز قدرات الحكومات، بما في ذلك إثيوبيا وبوركينا فاسو وجزر القمر وكينيا، لتعميم مؤشرات التغذية في سياساتها وأطر الرصد والتقييم مع التركيز بشكل خاص على تعميم التجارة والتغذية وتعزيز سلاسل القيمة المحلية المراعية للتغذية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

54- وتم تعزيز قدرات المنظمات العامة والخاصة في البلدان الأعضاء في مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إريتريا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو ورواندا وموزامبيق وناميبيا، في ما يتعلق بالخيارات والممارسات والاستراتيجيات التقنية الأفضل

والمنسقة بشأن الزراعة المحافظة على الموارد والزراعة الذكية مناخيًا من أجل تسهيل التكيف مع تدابير تغير المناخ والتخفيف من آثاره لتحسين الإنتاجية.

55- ودعمت المنظمة الحكومات في إثيوبيا وبوركينا فاسو وتنزانيا ورواندا وزيمبابوي وغانا وكينيا ونيجيريا في تعزيز مسار المكافحة التدريجية لمكافحة مرض ذباب تسي تسي لإعداد أطالس بشأن المرض وتبسيطها على مستوى السياسات أو الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

الشراكات والابتكارات والمواضيع المشتركة البارزة

56- شملت الشراكات البارزة وإشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك مع القطاع الخاص خلال فترة السنتين، ما يلي:

(أ) التعاون والمشاورات وحوار السياسات الشامل مع أصحاب المصلحة بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لدعم الحكومات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وكذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الوطني والإقليمي الفرعي والإقليمي على التوالي نحو قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية. وعلى المستويين القطري والإقليمي، جمعت هذه المشاورات الأصوات المتنوعة للمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة/المزارعين الأسريين، والشباب والنساء، والسكان الأصليين، لتقديم وجهات نظر أفريقية حول المواضيع الرئيسية لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية.

(ب) وأقامت المنظمة عدة شراكات مع الشركات الخاصة. وساعدت الشراكة مع شركة Mandulis Energy Limited، وهي شركة خاصة رائدة في أوغندا، في توليد وتوريد الطاقة المتجددة (الغاز الأحيائي) على الشبكة وخارج الشبكة، وربط مجموعات المزارعين واللاجئين والمجتمعات المضيفة بالسوق من خلال توفير المخلفات والمنتجات الزراعية بأسعار السوق العادلة، وتحسين وصولهم إلى مصادر الطاقة البديلة بأسعار معقولة. وفي شراكة أخرى مع القطاع الخاص، تعاونت المنظمة مع شركة JR Farms Limited، وهي شركة أعمال زراعية يقودها الشباب، لتعزيز ريادة الأعمال الزراعية للشباب من خلال تنمية القدرات بما يشمل التدريب، وتحسين وصولهم إلى صناديق الأسهم في رواندا.

(ج) وشملت الشراكات البارزة الأخرى ما يلي:

- المبادرات التي تمت صياغتها وتعزيزها في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين من أجل العمل المعياري والبرامجي. وشمل ذلك التعاون مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والمنصة الجنسانية لمنظمة منظومة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية للحصول على أدلة على الآثار الجنسانية لجائحة كوفيد-19 والاستجابة الجنسانية لاستجابة السياسات في سبعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع مركز التجارة الدولية لتطوير برنامج مشترك، يهدف إلى ضمان زيادة استفادة النساء الأفريقيات المنتجات والعاملات في التجارة والمعالجات من التجارة وتمكينهن من تحسين سبل عيشهن في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي مجال العمل المناخي والحوكمة، عملت منظمة الأغذية والزراعة مع المرفق الأفريقي لقدرات مكافحة المخاطر وبرنامج الأغذية العالمي لزيادة الوعي بأهمية دور المرأة القيادي في العمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث من خلال تنظيم ندوات عبر الإنترنت وإنتاج موجزات مشتركة عن السياسات؛

- والتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع "الخطوط التوجيهية لاستثمار الشباب في النظم الزراعية والغذائية في أفريقيا" ومع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ضمن شراكة ثلاثية في إطار برنامج إتاحة الفرص للشباب في أفريقيا؛
- وشبكة منظمات المزارعين الريفيين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا لتطوير قدرات المنتجين وخطة العمل الإقليمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية في غرب أفريقيا؛
- والمنتدى الإقليمي للجامعات لبناء القدرات في مجال الزراعة، وهو اتحاد يضم 129 جامعة أفريقية في 38 بلدًا لتبادل المعرفة وتنمية قدرات الشباب.
- عملت منظمات البحوث الإقليمية، مثل منتدى البحوث الزراعية في أفريقيا، ومؤسسات منظمة منظومة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية مثل المركز الدولي للزراع الاستوائية – المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، ومركز البحوث الحرجية الدولية – المركز العالمي للزراعة الحراجية، مع منظمة الأغذية والزراعة للتقدم في مجال الزراعة الذكية مناخيًا في أفريقيا. وشمل العمل المشترك تقييم التجارب والدروس المستفادة ووضع السياسات والتوجيهات الفنية وتطويرها لتوسيع نطاق برامج الزراعة الذكية مناخيًا في أفريقيا بناءً على أعمال البحوث والمشاريع الميدانية لكل المنظمات المعنية بالإضافة إلى تجميع بياناتها ومعرفتها وتحليلها.

57- وتقع الإحصاءات في صميم دعم المنظمة للعديد من البلدان والشركاء الإقليميين. ويشمل نهج منظمة الأغذية والزراعة لدمج الإحصاءات في برنامج عمل إقليم أفريقيا ما يلي:

- الدعم الإحصائي الفني لإجراء عمليات التعداد الزراعي، وبرنامج التعاون الفني والمشاريع الممولة من الجهات المانحة، وكذلك من خلال تنفيذ "الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية".
- وتم توفير قاعدة بيانات المنظمة التي تحتوي على بيانات مجمعة حول مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية (هدف التنمية المستدامة 2) بالإضافة إلى مؤشرات أخرى لأهداف التنمية المستدامة التي ترعاها المنظمة، وإتاحتها للاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والبلدان لإعداد التقرير الثالث للمراجعة القارية التي تجرى كل سنتين والمراجعات الوطنية الطوعية على التوالي. وتُستخدم هذه البيانات أيضًا لتتبع العديد من المؤشرات والامتثال لآليات المساءلة الخاصة بإعلان البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا/مالابو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- والبيانات الإحصائية المستخدمة لتعميم التغذية في الصياغة الجارية للخطط الوطنية للاستثمار الزراعي.

58- ويشمل نهج معالجة المواضيع الشاملة، مثل الشباب والمساواة بين الجنسين، في مجالات عمل البرنامج ما يلي:

- تعزيز عمالة الشباب وريادة الأعمال هو في صميم برنامج الأولوية الإقليمي الجديد "العمل اللائق في النظم الزراعية والغذائية" الذي سيعزز الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عمل الشباب في الريف (2021–2025) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتعزيز الاستثمارات المتزايدة المخصصة للشباب في النظم الزراعية والغذائية.
- وتم دمج قضايا المساواة بين الجنسين في جميع أعمال المنظمة لتحديد وتنفيذ مجالات العمل ذات الأولوية على المستويين القطري والإقليمي. وتضمن التعاون الإضافي مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومركز التجارة الدولية، تعميم قضايا المساواة بين الجنسين بشكل جيد في برنامج عمل إقليم أفريقيا.

59- وخلال فترة السنتين 2020–2021، استكشفت المنظمة في أفريقيا العديد من الأساليب المبتكرة في برنامج عمل الإقليم. ويتمثل أحد الابتكارات البارزة في تطوير إطار متكامل لتخطيط عمل البرنامج والنتائج، مما يضمن المواءمة القوية بين استراتيجيات المنظمة والبرامج الإقليمية والأولويات القطرية. ويسّر هذا الإطار التخطيط والحوار وقياس النتائج على جميع المستويات في منظمة الأغذية والزراعة. وعلى مستوى البرنامج، تعاونت المنظمة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتحسين الوقاية من حمى الوادي المتصدع ومكافحتها، من خلال أداة اتخاذ القرار بشأن حمى الوادي المتصدع، وهي منصة على شبكة الإنترنت تدمج نمذجة المخاطر/التنبؤ بها والاستشعار عن بعد ومعرفة الخبراء بشأن حمى الوادي المتصدع. كما قامت المنظمة ببناء قدرات النساء لتجهيز الشبوط الفضي (المياه البحرية) حول المحيط الهندي في جمهورية تنزانيا المتحدة من أجل الحد من الخسائر بعد الصيد باستخدام آلات نفخ الهواء الساخن.

الثغرات والدروس المستفادة

60- حدد تنفيذ برنامج عمل المنظمة خلال فترة السنتين 2020–2021 الثغرات الرئيسية والدروس المستفادة، بما في ذلك ما يلي:

- تقع المكاتب القطرية للمنظمة في الخطوط الأمامية للتصميم الجيد للمشاريع، مما يسلط الضوء على أهمية الخبرة الفنية للمنظمة وقيادتها على المستوى القطري. وتعتبر هذه الأمور أساسية للمنظمة من أجل التأثير بشكل إيجابي على جدول أعمال السياسات والدعوة بشأن القضايا المعيارية. كما أن الخبرة الفنية التي تتمتع بها المكاتب القطرية للمنظمة وقيادتها أساسية أيضًا لمساهمة المنظمة في الأغذية والزراعة وقيادتها للعمل ذي الصلة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.
- ويُعتبر التنسيق والعمل المتعدد القطاعات وعبر القطاعات مهمًا للغاية عند معالجة عدم المساواة بين الجنسين والبدء في تغيير الأعراف الاجتماعية التمييزية. ولقد أثبت تعزيز التبادل المنهجي للخبرات والدروس بين البلدان وأصحاب المصلحة في إقليم أفريقيا وخارجها أنه وسيلة فعالة لدعم المبادرات الرامية إلى تحويل النظام الزراعي والغذائي الشامل والمراعي للمنظور الجنساني، وينبغي تشجيعه.
- ويُعتبر تطبيق الدروس المستفادة من الأزمة السابقة لتوقع الإجراءات، باستخدام البيانات والمعلومات الموجودة لاستقراء عمليات التقييم الأولية للأزمات، وربط "بيانات العمل" "بالبيانات التي توضح نتائج القدرة على الصمود"، والاستثمار في آلية مشاركة البيانات المنهجية (الرقمية) وتعاون أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التخطيط المشترك والنتائج المشتركة، أمرًا بالغ الأهمية للتقييم والاستجابة في الوقت المناسب للأزمات الكبرى غير المعروفة مثل جائحة كوفيد–19.
- وتُعتبر المعرفة التي تولدها مشاريع المنظمة مهمة لدعوة المنظمة وتعبئة الموارد والتعلم الداخلي. كما أنها أيضًا منفعة عامة يجب تنظيمها وإتاحتها على نطاق واسع.
- وتُعتبر الشراكات الاستراتيجية والشاملة ضرورية لتحقيق النتائج. وبينما تحتفظ المنظمة بشراكات قوية مع الوزارات النظيرة، يجب أن تكون شراكات المنظمة أكثر شمولاً لأصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما الوزارات الأخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ولا يتم بناء الشراكات الشاملة من خلال أنشطة مخصصة. بل إنها تتطلب نهجًا قائمًا على فهم عميق للشركاء المحتملين في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الآخرين في التنمية، مع توضيح المنافع المتبادلة للشراكة بالنسبة إلى المنظمة والشركاء المحتملين.